

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٥	٦,٢%
العائد منذ بداية العام	٢٣,٢%
٢٠٢٤	٣١,٥%
٢٠٢٣	٧٤,٤%
منذ ٥ سنوات	٣٤٣,٩%
منذ التأسيس	٧٠٢,١%

التقرير الربع سنوي
الربع الثالث ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أسون الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الإسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين

- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع

- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	فبراير ٢٠١٣
سعر الوثيقة ج.م	٨٠,٢١ ج.م
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٢٠٠٠ ج.م

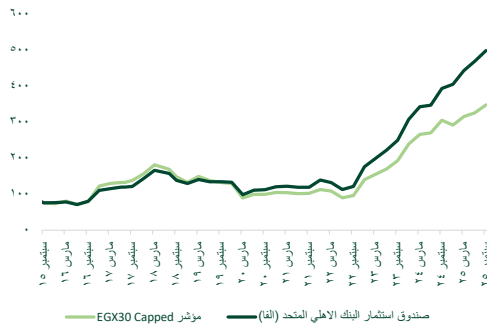
مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	يوليو ٢٠١٧

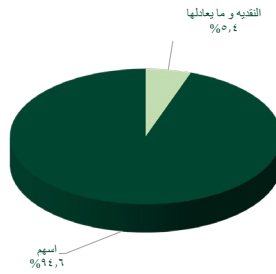
بيانات التواصل

البنك الاهلي المتحد	
تليفون	١٩٠٧٢
العنوان الالكتروني	http://www.ahliunited.com/egypt/

الاداء



توزيع الأصول



تحليل السوق

السوق الأمريكي

واصل السوق الأمريكي اتجاهه الصعودي خلال الربع الثالث من ٢٠٢٥ حيث ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بـ ٧,٨% ليصل إلى ٦,٦٨٨ نقطة مرتفعا بـ ١٣,٧% منذ بداية العام. من الملاحظ ان ٢٠٢٥ كانت من أكثر الأوامر تنديبا في السوق الأمريكي حيث بدأ المستثمرون العام بنظرة متفائلة للإدارة الأمريكية الجديد في ظل اعلانهم إزالة المعوقات البيروقراطية والقيام بسياسة مالية توسعية. وبناء عليه ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بـ ٤,٥% منذ بداية العام إلى ١٩ فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,١٤٤ نقطة.

ولكن مع اشتداد وتيرة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين بدأ المستثمرون في التخوف من عدم وضوح رؤية تجاه نسب النمو المتوقعة في ظل معاناة الشركات من ارتفاع تكلفة المواد الخام وبناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية. وبناء عليه شهد السوق حركة تصحيحية قوية حيث انخفض السوق بـ ٢٠,٦% من القمة خلال الفترة من ١٩ فبراير إلى ٨ ابريل ليخضع المؤشر إلى ٤,٨٧٦ نقطة ويحول العائد منذ بداية العام إلى سالب ١٧,١%.

أدى هذا التراجع الإدارة الأمريكية إلى إيقاف الجمارك الجديدة لمدة ثلاثة أشهر من أجل التفاوض مع الشركاء التجاريين وتزامن ذلك مع قيام الشركاء بنشر أرباح الربع الأول من ٢٠٢٥ محققة نسب نمو جيدة مدعومة بتطاع التكنولوجيا المستفيد من تطورات الذكاء الصناعي وهو ما أدى إلى عودة الهوة لأسواق المال. وبناء عليه عدت الثقة للمستثمرين مما أدى إلى ارتفاع السوق بـ ٣٧,٣% خلال الفترة من ٨ ابريل إلى ٢٢ سبتمبر ليصل مؤشر S&P ٥٠٠ إلى قمة جديدة عند ٦,٦٩٤ نقطة. حافظ السوق على استقراره خلال ما تبقى من الربع المالي منخفضا بـ ٠,١% ليصل إلى ٦,٦٨٨ نقطة منيها التسعة أشهر الأولى من العام مرتفعا بـ ١٣,٧%.

الأسواق الناشئة

توقفت الأسواق الناشئة على السوق الأمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٥ لأول مرة منذ سنوات حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ ٢٥,٢% مدعوما بالسوق الصيني عقب تقديم اكتشاف DeepSeek للذكاء الصناعي الذي ارتفع بـ ٣٨,١% في حين أنه يمثل في حدود الـ ٣٠% من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. حدث هذا التفوق في الأداء نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية:

١. انخفضت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات متوسط العملات الرئيسية بـ ٩,٩% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٥ وهو ما يساعد في ارتفاع نسب نمو الاقتصاديات الناشئة.
٢. عاود بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته توسعية وهو ما يساعد أيضا في ارتفاع نسب نمو الاقتصاديات الناشئة.
٣. كانت الأسهم الصينية تتداول على تقييمات منخفضة جدا في نهاية ٢٠٢٤ وذلك ومع ظهور DeepSeek ودخول الصين بقوة في مجال الذكاء الصناعي بالإضافة إلى التحسن التدريجي في الاقتصاد الصيني كان يجب أن يعكس هذا التطور على تقييمات الشركات الصينية.

سوق الأسهم المصرية

ارتفع السوق المصري بـ ٢٣,٢% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٥ متمشيا في نفس الاتجاه مع الأسواق الناشئة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ ٢٥,٢% خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ مما يعني أن السوق مازال يتداول على نفس مضاعف الربحية التي بدأ بها العام وبناء عليه تتوقع أن أرباح الشركات خلال ٢٠٢٥ متراوح بين ٣٥-٣٠% وأن السوق سيرتفع بمعدل مماثل أو أفضل في ظل أن السوق يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ٦,٠ مرات و هو أقل بـ ٣٣% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ٩,٠ مرات.

نعتمد أن السوق المصري يتفقد الحافز القوي للارتفاع في ظل أن المستثمرين المحليين لديهم نسب استثمار مرتفعة في حين أن تواجد المستثمرين الأجانب محدود عند ٧% من إجمالي تداول السوق مقارنة بـ ١٥% في نهاية ٢٠٢١. نعتمد ان فرض انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من مستوياته التاريخية في حين أن نسب نمو الأرباح متمشيا مع ارتفاع السوق مما يحافظ على تقييماته المنخفضة.